أهمية الإرشاد التسويقي في التنمية الزراعية!

«الحلقة الأولى»

□ يلعب الارشاد الزراعي دوراً مهماً في عملية التنمية الزراعية وتطويرها من خلال إدخال ونشر التقنيات الحديثة الهادفة إلى زيادة الانتاج والحفاظ على الموارد بهدف رفع مستوى معيشة السكان.

وقد بدأ النشاط الارشادي في اليمن في بداية السبعينيات من خلال المشاريع والهيئات التنموية التي أقيمت في ذلك الوقت وتركز عمله خلال الفترة الماضية بصورة أساسية في إدخال الأصناف المحسنة والتقنيات الخاصة بالعمليات الزراعية واستخدام المواد الكيماوية (الأسمدة والمبيدات) بالإضافة إلى تقنيات استخدام المياه ونشر مفاهيم التوعية السكانية وتدريب الكوادر في المجالات المختلفة وإنشاء البنيات الأساسية لأجهزة الإرشاد الزراعي والتي وصل عددها إلى ١٣ جهازاً إرشادياً يتبع الهيئات والمشاريع التنموية ومكاتب الزراعة بالاضافة إلى أن هناك عددا كبيرا من هذه الأجهزة تتبع الإدارات المختلفة بالوزارة (الوقاية، الغابات) أو المشاريع الخدمية الأخرى (التسويق، الري، إكثار البذور وغيرها).

وقد وصل العدد الاجمالي للمشاريع التي عملت بصورة مباشرة أو غير مباشرة مع الارشاد الزراعي خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٩٥م إلى ٦٨ مشروعاً.

وكون الخدمات الزراعية الموجهة لزيادة الانتاج وتنوعه هي السائدة في بلادنا بالرغم مما تعانيه من قصور، بالاضافة إلى أن خدمات العاملين في الارشاد الزراعي على مختلف مستوياتهم تشوبها الكثير من النواقص والعيوب فإن خدمات الارشاد التسويقي غير كافية أو غير متوفرة في حالات كثيرة.

وعلى الرغم من أهميته ودوره في عملية التنمية وزيادة الانتاج الزراعي والرفع المطرد لدخول المزارعين وتحقيق الرفاهية الاجتماعية. وما حظي به هذا الجانب من اهتمام من قبل الدولة في إطار الخطط التنموية الاقتصادية والاجتماعية منذ مطلع السبعينات وحتى وقتنا الحاضر. وما تحقق بفضل الجهود الحكومية والشعبية من انجازات في هذا الجانب، كإنشاء عدد من الأسواق، وبعض مخازن التبريد، والطرق، وغيرها من المجالات الأخرى المرتبطة بتسويق المنتوجات الزراعية.

إلا أن النظام التسويقي الزراعي في الجمهورية اليمنية، مايزال يواجه العديد من المشكلات والصعوبات.

يأتي التغلب على ارتفاع الفاقد أو التالف وتكاليف تسويقية عالية، وما يترتب عنها من خسائر المزارعين في مقدمة تلك الصعوبات ذلك أن الاستمرار في اتباع الأساليب التقليدية في التسويق ولاسيما في عمليات وأنشطة التداول بدءاً من عملية القطف وانتهاءً بوصول الانتاج للمستهلك، يلعب دوراً رئيسياً في تدني الكفاءة التسويقية لمعظم المحاصيل الزراعية تلك السريعة العطب والتلف كالخضر والفواكه. الأمر الذي يدعو إلى أهمية وضرورة التعرف على مشاكل واحتياجات المزارعين، في مجال التسويق الزراعي. مما يساعد على تحقيق هدف رفع الكفاءة التسويقية وبلوغ التنمية المنشودة. من هنا يبرز الدور الهام للارشاد التسويقي الذي يعتبر الحلقة الوسيطة، التي من خلالها يمكن إقرار سياسات ونظم تسويقية ملائمة.

وحتى يمكن الاستفادة من المعلومات الفنية والتسويقية، ينبغي إيجاد شبكة فعالة للارشاد التسويقي من الكفاءات المقتدرة والامكانيات المالية والفنية اللازمة.

ويمكن للارشاد التسويقي أداء بعض الجوانب مما يزيد من كفاءة خدمات التسويق في الاتجاهات التالية:

١- تقديم المشورة للمزارعين وتدريبهم حول أساليب التداول المحسنة في مناطق الانتاج، والتي تشمل على أساليب قطف الثمار، بحيث تضمن سلامة الثمار وعدم جرحها أثناء عملية القطف، وأسلوب جمعها وحمايتها.

٢- تطبيق أساليب وتقنيات تسويقية، مثل طرق التخزين والتعبئة والنقل مما سيكون له نتيجة مؤثرة على التسويق وزيادة الانتاج.

٣- المساهمة في اتخاذ القرارات السليمة المتعلقة بالانتاج والتسويق، وذلك بتقديم المشورة الأساسية حول ماهية المحصول التي يجب انتاجها مع وضع قابلية للتسويق في الحسبان، الذي يجعل المزارعين في وضع مفيد ومربح بالمقارنة مع سواهم. كما أن توفير المعلومات التسويقية وبخاصة حول التنبؤ باتجاهات السوق والحركة المتوقعة للمنتوجات الزراعية المحتمل أن ينتجها صغار المزارعين تعتبر في غاية الأهمية في الانتاج المخطط. بالاضافة إلى ذلك يجب أن يوفر العاملين في الارشاد التسويقي بيانات ومعلومات تتعلق بالسعر الراهن والمعلومات التي تصل إلى السوق بالنسبة لكل موقع وكل منطقة على أساس يومي، أو أسبوعي، وهذا الأمر ينطبق بصورة خاصة بالنسبة لأسعار المنتوجات القابلة للتلف.

٤- تشجيع النشاطات التسويقية الجماعية لصغار المزارعين: يستطيع العاملون في الارشاد التسويقي مساعدة المزارعين في تنظيم نشاطاتهم التسويقية الجماعية من خلال إجراء اتصالات تسويقية جماعية مع تجار الجملة أو مع إحدى مصانع الأغذية الزراعية، وبإمكانه أيضاً أن يساعد في وسائل نقل جماعية للمنتوجات الزراعية وأيضاً في إنشاء وتشغيل أماكن صغيرة للتعبئة على مستوى القرية.

٥- ضمان الأسواق للمزارعين: بإمكان العاملين في الارشاد التسويقي، أن يساعدوا المزارعين في إجراء الترتيبات التسويقية مع أسواق البيع لمنتوجات الخضر والفواكه بالجملة، لتدبير شحنات منتظمة ودائمة من منتجات المزارعين، وأيضاً بين المزارعين وأي جهة ترغب في شراء منتوج صغار المزارعين.

٦- إدخال أساليب الفرز والتدريج الحديثة التي تزيد العمر التسويقي للثمار، التعبئة: تعتبر الفرز والتدريج من العمليات ذات الأهمية في إطار المراحل المختلفة لتداول المنتوجات الزراعية، وبخاصة كالخضرات والفواكه السريعة العطب والتلف، حيث يؤدي إلى تحسين القيمة الغذائية واكتساب ثقة المستهلكين والمستوردين في حالات التصدير.

وأهمية هذه العمليات في تخفيض الكلفة التسويقية من حيث تسويق إنتاج قابل للتسويق.

فعلى الرغم من هذه الأهمية، إلا أن الاهتمام بهذه الجوانب (الفرز والتدريج) يكاد يكون معدوماً، وما تزال العمليات التي تتم على مستوى المزرعة (القطف، التجميع، الفرز، والتعبئة) من أكثر العمليات تأثيراً على نوعية الانتاج وجودته ونسبة الفاقد منه.

ومثل هذه الحالة، يمكن للعاملين في الارشاد التسويقي، تدريب وتقديم النصح والارشادات للمزارعين حول أساليب تحضير المنتوج تحضيراً فعالاً من حيث النظافة، الفرز والتدريج التي تزيد من العمر التسويقي للمثار، وكذا طرق التعبئة السليمة للثمار تحافظ على جودة للثمار وما يترتب عن كل ذلك من تأثير فعال في أسعار البيع، كنتيجة لتحسين النوعية وسيكون ذلك حافزاً للمزارعين لاتباع أساليب أكثر تطوراً والتي ترفع من عائداتهم كثيراً.

وقبل البدء في الحديث عن الامكانيات المتاحة للارشاد الزراعي بشكل عام تجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من حداثة عهد الارشاد التسويقي اليمن فإنه تم إنجاز وتوفير بعض الامكانيات المتمثلة في إنشاء مركز بحوث تقنيات مابعد الحصاد في المحافظات الجنوبية وكذلك مشروع تقنية مابعد الحصاد، بالاضافة إلى إنشاء مخزن تبريد إرشادي.

كما تم إنجاز عدد من الدراسات الخاصة بالتسويق الزراعي شملت معاملات ومشاكل مابعد الحصاد وإقامة عدد من الندوات وحلقات العمل وكان أهمها ندوة الإرشاد التسويقي والتي تمخض عنها زيادة الوعي لدى صناع القرار بأهمية التسويق الزراعي وإنشاء قسم للإرشاد التسويقي في الادارة العامة للتسويق بالاضافة إلى مجموعة من المقترحات والتوصيات الهادفة إلى زيادة الاهتمام بالارشاد التسويقي.

ويعمل في أجهزة الإرشاد الزراعي حوالي ١٣٦٤ شخصاً يمثلون ٩,٤٪ من مجموع العاملين في وزارة الزراعة والمرافق التابعة لها والذي يبلغ عددهم ١٤٤٥٤ شخصاً (الدليل الزراعي لعام ١٩٩٧م) يمثل حملة الشهادات الجامعية ١٤,٧٪ وحملة المعهد المتوسط والثانوية والعام والزراعية وغيرها ١٩,٣٪ ويشكل الأميون أكثر من ٢٠٪ من مجموع العاملين في وزارة الزراعة ومرافقها المختلفة. ويشكل مختصو المادة الارشادية حوالي ٤٠,٦٪ من مجموع العاملين في الارشاد الزراعي ويتركز غالبيتهم في المجمعات الزراعية (الارشادية) التي يصل عددها إلى ٤١ مجمعاً وتقع المجمعات في المديريات مع العلم بأن بعض أجهزة الارشاد في بعض الأقاليم لاتوجد فيها مجمعات ولكن توجد فيها مناطق زراعية (هيئة تطوير تهامة).

بينما يتركز عمل المرشدين الزراعيين (غالباً من حملة الثانوية الزراعية فما دون) في المراكز الإرشادية والتي يصل عددها إلى ٢٩٣ مركزاً وتقع عادة في العزل (مجموعة من القرى في منطقة جغرافية معينة) وتشرف المجمعات على المراكز الارشادية بحيث يشرف كل مجمع على ٥-٦ مراكز إرشادية ويعمل في كل مركز إرشادي من ١-٣ مرشدين، بينما يعمل في كل مجمع من ٥-٦ مختص مادة إرشادية ويجب الاشارة إلى أن بعض المراكز الارشادية تفتقر إلى المرشدين تماماً.

ويشرف على المجمعات الزراعية إدارة الارشاد أو قسم الارشاد في الهيئة أو المشروع في الأقاليم أو مكتب الزراعة في المحافظة والذي يتبع بدوره إدارة الشئون الزراعية أو مدير المكتب أو فرع الهيئة/ المشروع التنموي.

تنقسم اليمن إلى ثلاثة أقاليم زراعية هي أقليم المرتفعات الجبلية وإقليم الساحل وإقليم الهضبة الشرقية.

يتضح من البيانات المتاحة أن أغلب الكوادر الارشادية تتركز في إقليمي المرتفعات الجبلية ٤٥,٧٪ ويحتل المرتبة الأولى وإقليم السهل الساحلي ٤١,٧٪ ويحتل المرتبة الثانية بينما في إقليم الهضبة الشرقية لاتتجاوز نسبتهم ١٢,٦٪ من مجموع العاملين في الارشاد الزراعي.

كما أن مستوى توزيعهم داخل كل إقليم فإن الغالبية العظمى للمرشدين يتركزون في المدن الرئيسية وما حولها كما في المرتفعات الشمالية والذي تمثل صنعاء جزء منها حيث تصل نسبة المرشدين إلى ٢٤٪ من مجموع العاملين في الارشاد تليها تهامة ٢٠٪ والمرتفعات الجنوبية ١٧٪ بينما هم في المناطق النائية مثل المهرة ٠,٨٪ والجوف ١,٧٪ والمرتفعات الوسطى (ذمار - البيضاء) ٤,٧٪.

ويدل هذا التوزيع وتمركز عدد كبير من المرشدين في مناطق المدن الرئيسية على غياب الحوافز التشجيعية لمن يعمل في المناطق النائية.

* دراسة قدمت إلى المنظمة العربية للتنمية الزراعية..

الدوام..والفساد الاداري

■ علي البشيري

■.. بدأ أمس الدوام الرسمي في كافة وزارات وهيئات ومؤسسات الدولة والقطاعين العام والمختلط وذلك بحسب تعميم وزارة الخدمة المدنية.. وبالتأكيد فإن الالتزام الوظيفي عقب اجازة العيد يختلف من مرفق حكومي إلى آخر إلا أن الملاحظ أن نسبة كبيرة من الحضور يقتصر وجودهم على حوافظ الدوام فقط بدليل أن الزائر للمكاتب الحكومية يجدها خالية من الموظفين والمسؤولين على حد سواء!

ولا شك أن عدم الانضباط يؤثر سلباً على العمل حيث تتأخر المعاملات ويتراكم العمل في بعض الأجهزة الخدمية والانتاجية الهامة وبالتالي فإن هذا الوضع يؤثر سلباً على اداء وكفاءة تلك الأجهزة من جهة.. ويساهم في تفشي الرشوة والفساد من جهة أخرى..

الادارة في بلادنا أضحت مصدر المشاكل والاختلالات بل أن سوء الادارة وراء تعثر الكثير من الجهات في مهامها وفشلها في تحقيق أهدافها..

لقد اضحى الفساد الاداري منتشراً في بعض الأجهزة والمؤسسات كالسرطان وهذا الداء الخبيث أصبح مرضاً مزمناً وبالتأكيد فإن العلاج عبر التصريحات المهدئة أو التنقلات من مكان لآخر اثبت عدم جدواه وبالتالي فإن هذا الداء يحتاج إلى عملية جراحية لاستئصاله... وذلك من خلال تفعيل مبدأ الثواب والعقاب

ودعم المتخصصين من ذوي الكفاءات ممن يتمتعون بالصفات الحميدة والإخلاص والأمانة في الأماكن المناسبة كما يتطلب الأمر إعادة هيكلة الادارة ونعني هنا تبسيط الاجراءات ودمج الوحدات والادارات المتشابهة وازالة التعارض في المهام والأعمال..

ايضاً هناك قضايا معلقة منذ سنوات مثل قضية الازدواج الوظيفي والتوصيف الوظيفي واستراتيجية الأجور وهذه الأخيرة ضرورة للقضاء على الروتين والرشوة بل واجتثاث الفساد والمفسدين داخل جميع الأجهزة الادارية خصوصاً وأن الراتب لا يفي بالحد الادنى من المعيشة.

عقدة الأجنبي.. متى تنتهي؟

■ يحيى محمد الكستبان

المراقبون للوضع الحالي في بلادنا يتمنون ان تنتهي العشوائية في الاتكال والركون على الغير من العرب والأجانب في تسيير أمور البعض من مؤسساتنا وشركاتنا العامة والخاصة والتي تشمل القطاعات المالية والادارية والصحية والفنية وغيرها من القطاعات الأخرى.

فالبعض من مؤسسات الدولة المختلفة تستقدم الخبراء والمستشارين من الدول الشقيقة والصديقة وتدفع لهم المرتبات المغرية وبالدولار مع أنه قد تجد في داخل هذه المؤسسات عناصر يمنية كفؤة ستعمل باخلاص وأمانة وتحفظ أسرار هذه المؤسسات لكنها عقدة الأجنبي التي لا ندري ماوراءها.

فإذا دخلت احدى المؤسسات المالية وتحديدا البنوك التجارية فستشاهد وتسمع اهات الكوادر المصرفية المحلية المشهود لها بحسن الاداء والذين تم تنحيتهم من أعمالهم وتم استقدام عناصر وظيفية غير يمنية ليحلوا محل الكادر اليمني وهنا أتساءل لماذا هذه الثقة المعدومة ضد الكادر اليمني الذي لو تم تدريبه وتأهيله فسوف يؤدي عمله أفضل من الكادر الخارجي.

أما اذا دعتك الضرورة لاصلاح هاتفك النقال لدى أحد وكلاء الشركات المصنعة للهواتف النقالة وذهبت لاصلاح الهاتف لدى الخبير الموجود لدى الشركة وبمجرد وصولك اليه وتقوم بشرح ما اصاب الجهاز من أعطال فسيطلب منك مبلغا من المال مقابل أجور فحص مع أن العطل تم شراؤه منهم وهم الوكلاء لهذا النوع من الاجهزة فتقوم مضطرا إلى دفع اجور الكشف وتعود في الموعد المحدد من المهندس لتسمع نتيجة الفحص وهنا تبدأ المعاناة منذ ان يحدد لك عطل معين ويتم اصلاحه حيث يظهر عطل ثان وثالث ورابع وقد كثرت شكاوي المواطنين من هؤلاء المهندسين الذين قد تكتشف ان البعض منهم قد لايفهم شيئا في هذه الأجهزة فأين الرقابة على هؤلاء ومن ينصف المواطن منهم وهل يعلم مسئولي هذه الوكالات مايقوم به هؤلاء المهندسين القادمين من خارج اليمن مع ان هناك كوادر يمنية اثبتت الايام انهم اهل للثقة وعندهم الخبرة الكافية لانجاز كافة الأعمال التي قد يكلف بها غير اليمنيين .

وقد نجد امثال هؤلاء المهندسين غير اليمنيين في أعمال مختلفة يمارسون مهنا اخرى ولاتجد من يراقب أعمالهم التي قد يستغلون خلالها المواطن اليمني أسوء إستغلال.

واذا دعت الضرورة القصوى البعض من المواطنين للعلاج لدى البعض من المستشفيات والمستوصفات الخاصة داخل العاصمة أو خارجها هروبا من الزحمة غير المعقولة في المستشفيات العامة فسوف يلقى الأمرين من الاستغلال الذي لاحدود له من البعض من الاطباء من الدول الشقيقة والصديقة والذين تم التعاقد معهم في بعض هذه المستشفيات الخاصة الاستثمارية حيث يتفق معهم مسؤولو المستشفيات على نسب معينة من كل فحص يتم اجراؤه لأي حالة تصل اليهم ولو لم يكن لها أي ضرورة والشيء المؤلم أن يتم إدخال أحد المرضى الذي تم استعافه إلى احدى هذه المستشفيات الخاصة وبمجرد أن يتم الكشف الأولي عليه إلا ويتم تحويله الى غرفة العمليات لإجراء عملية قد لايحتاج اليها هذا المريض واثناء العملية قد يصاب المريض بأعراض خطيرة نتيجة العملية الخاطئة قد تؤدي بالمريض الى اعراض قد لايستطيع الطبيب الاجنبي تلافيها عندها يتم لملمت الحالة وإسعافها إلى احدى المستشفيات الحكومية لانقاذ الحالة من الموت نتيجة هذه الممارسات الخاطئة للأطباء في المستشفيات الخاصة.

وهنا نتساءل الى متى تستمر هذه الممارسات السلبية التي تسببت في فقدان الثقة في الطبيب اليمني المؤهل وجعلت الاغلبية من المرضى اليمنيين الذين لم يعد لهم من حلول لعلاج امراضهم داخل اليمن سوى السفر الى الخارج وهنا قد يتعرض البعض من المرضى اليمنيين في الخارج لعمليات إبتزاز ونصب من سماسرة هذه المهنة ابتداء من سائق التاكسي مرورا بمالك الفندق أو الشقة حتى يصلوا الى الاطباء الذين قد تجد الرحمة عند البعض منهم أما الآخرون فيهولون الأمر للمريض اليمني ويستغلون حسن نيته ويشككون في التقارير التي قد يحملها البعض من المرضى ويبدأون باستغلاله ماديا حتى ان البعض من المرضى اليمنيين يعود الى اليمن صفر اليدين لا استفاد من العلاج ولا سلم امواله.

وهكذا تستمر رحلات المرضى اليمنيين الى الخارج للعلاج وتذهب معهم مئات الملايين من الدولارات اليمن واطباءها ومستشفياتها أحق بهذه المبالغ.

والمصيبه الكبرى ان بعض مؤسساتنا الحكومية تقوم بالتعاقد مع مستشفيات في الخارج مستواها الطبي والخدمي متدن لكن فواتيرها تصل بمبالغ باهظة وقد تتساوى فواتيرها مع أرقى المستشفيات العالمية لكنها المنافع المشتركة (ويابخت من نفع واستنفع)

أنا اتساءل ومعي الكثير من المواطنين الى متى تستمر حالة الانفلات في بعض المستشفيات والمستوصفات الخاصة دون ان تتخذ ضدها الاجراءات اللازمة واملنا في الاخ / الدكتور محمد بحيى النعمي وزير الصحة العامة والسكان ان يولي هذا الموضوع جل الاهتمام فقد كثرت الشكاوي ولم نسمع ان هناك أي حلول لها.

لقد تلقينا بفرحة عامرة مانشرته صحيفة ٢٦ سبتمبر خبر إصدار توجيهات قائد مسيرة البناء والتطور فخامة الاخ/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية والمتضمنة توجيهاته ببناء مدينة الصالح الطبية التي ستشتمل على أحدث الاجهزة الطبية والتي ستكون رافداً للقطاع الطبي في بلادنا خاصة للامراض المستعصية والخطيرة التي يتم تحويلها الى الخارج وتنفق عليها مئات الملايين من الدولارات.

والله من وراء القصد

اليابان تتعهد بالمساهمة في إعادة صناعة السياحة في الدول المنكوبة في آسيا

■.. لانكاوي (ماليزيا)/(رويترز)

تعهدت اليابان امس الثلاثاء بالمساعدة في اعادة صناعة السياحة في جنوب شرق اسيا للوقوف على قدميها بعد كارثة موجات المد التي اجتاحت المنطقة الشهر الماضي وحث السياح اليابانيين على زيارة المنطقة. وبعد محادثات مع مسوعولين من دول جنوب شرق اسيا في منتجع جزيرة لانكاوي الماليزي قال هاياو هورا نائب وزير الارض والبنية الاساسية والنقل للشوءون الدولية باليابان إنه تم توفير نحو ١,٢ مليون دولار لانفاقها على تسويق زيارة المنطقة للسياح اليابانيين. وتعهدت اليابان حتى الان بتقديم منح تبلغ ٥٠٠ مليون دولار لدول المحيط الهندي التي تاثرت بالكارثة.

وأثار مسؤول الياباني امكانية تقديم مساعدات مالية مباشرة لصناعة السياحة في المنطقة وقال إن فرقا من الحكومة اليابانية ومسؤولي السياحة تزور الدول المنكوبة الان لتحديد ما يمكن عمله.

وقال أن المساعدات ربما تكون مباشرة أو غير مباشرة ومنها عقد الموءتمرات في جنوب شرق اسيا.

٤٣,٩ مليار يورو اجمالي العجز في ميزانية فرنسا

باريس / (رويترز)

قال جان فرانسوا كوب وزير المالية الفرنسي امس الثلاثاء إن العجز في ميزانية فرنسا لعام ٢٠٠٤م بلغ ٤٣,٩ مليار يورو في العام الماضي مقارنة مع التوقعات الاولية بان يبلغ ٥٥,١ مليار يورو وذلك لارتفاع حصيلة الايرادات الضريبية.

وقال كوب إن حصيلة الايرادات الضريبية زادت ٩,٢ مليار يورو (١٢,٠٣ مليار دولار) عما توقعته الحكومة.

وأضاف أن العجز سيمثل نحو ٣,٦٪ من الناتج المحلي الاجمالي لفرنسا في ٢٠٠٤ م وتابع في تصريحات للصحفيين هدفنا الاستراتيجي لعام ٢٠٠٥ م هو تحقيق العودة بالعجز العام لاقل من ٣٪ من الناتج المحلي الاجمالي.

وعلى مدى ثلاث سنوات متتالية تجاوزت فرنسا سقف العجز المتفق عليه في اطار الاتحاد الاوروبي وهو ٣٪ من الناتج المحلي الاجمالي وقد تعهدت بخفضه عن هذا السقف في العام الجاري.

وقال كوب إن النمو الاقتصادي في فرنسا أعلى قليلا من متوسط النمو في منطقة اليورو رغم الانخفاض الشديد للدولار.

الاقتصاد الصيني ينمو بنسبة ٩,٥ خلال الربع الاخير من العام الماضي

■.. بكين (رويترز)

شهد الاقتصاد الصيني نموا بنسبة ٩,٥ بالمئة في الربع الأخير من عام ٢٠٠٤ ولكن مسؤولا رفيعا حد من التكهنات امس الثلاثاء بأي زيادة وشيكة في سعر العملة أو في أسعار الفائدة لكبح جماح الاقتصاد المنطلق بقوة.

ودفع الرقم القوي الذي تجاوز التوقعات بنمو نسبته ٨,٦ بالمئة كبير خبراء الاحصاءات لي ديشوي الى التأكيد على أنه لا هوادة في حملة الحكومة للسيطرة على النمو الجامح.

وقال "سنعزز ونحسن ضوابط الاقتصاد الكلي ونواصل العمل بالقيود على الائتمان والاراضي".

لكنه ذكر في مقابلة مع رويترز في وقت لاحق أن أي تغيير في سياسة العملة سيستغرق وقتا وأنه لا يرى أي ضرورة فورية لزيادة اسعار الفائدة.

ويقارن النمو في الربع الاخير من عام ٢٠٠٤ مع نمو بنسبة ٩,١ بالمئة في أول تسعة شهور من العام الماضي ويشير الى أن الاقتصاد الصيني ليس مقبلا على تباطؤ حاد. وقد أخذت الصين خطوات من بينها أول زيادة في أسعار الفائدة في تسع سنوات في أكتوبر الماضي في محاولة لابطاء خطى النمو خشية أن تؤدي الاستثمارات الهائلة في قطاعات رئيسية الى نمو تضخمي للاقتصاد.

وأصبح معدل النمو الصيني قضية كبرى للاسواق المالية التي تعتبر سابع أكبر اقتصاد في العالم محركا رئيسيا للاقتصاد العالمي. ويخشى المستثمرون أن يؤدي تحرك الصين لكبح جماح الاقتصاد الى الحد من الطلب على استيراد المواد الخام والماكينات والمكونات.

وقال المكتب القومي للاحصاءات إن اجمالي الناتج المحلي لعام ٢٠٠٤ كله زاد ٩,٥ بالمئة ارتفاعا من ٩,١ بالمئة في عام ٢٠٠٣ نتيجة عوامل من بينها قوة الصادرات والانتاج الزراعي. ويعد نمو عام ٢٠٠٤ الاقوى منذ عام ١٩٩٦ عندما حقق الاقتصاد الصيني نموا بنسبة ٩,٦ بالمئة.

وقال لي رئيس المكتب متسائلا "ماذا كان النمو الاقتصادي سيصبح عليه لو لم نأخذ اجراءات للسيطرة على الاقتصاد الكلي في العام الماضي..

"ربما كان النمو الاقتصادي سيمضي بخطى أسرع بكثير. وربما كنا بدأنا نشهد بالفعل تضخما خطيرا. وربما واجهنا تذبذبات حادة في الاقتصاد

في فبراير المقبل:

دبي تستضيف المؤتمر الدولي لصناديق التحوط والاستثمارات البديلة

دبي / سبأ

تستضيف دبي في شهر فبراير المقبل المؤتمر الدولي لصناديق التحوط والاستثمارات البديلة والذي يعد من أبرز الفعاليات الاقتصادية والمالية التي تنظم في المنطقة باعتباره يتيح فرصا كبيرة للتعرف على اللاعبين الرئيسيين والخبراء في هذا القطاع المتنامي.

وسيجمع المؤتمر الرائد نخبة من كبار المسئولين في قطاع الاستثمارات البديلة فضلا عن خبراء اقتصاديين وماليين بارزين سيناقشون مجموعة من القضايا المتعلقة بشؤون قطاع صناديق التحوط وبتطور هذا القطاع على المستويين العالمي والاقليمي

وسيتحدث خلال المؤتمر أكثر من ٤٠ خبيرا يطرحون وجهات نظرهم في مواضيع متنوعة تهم قطاع صناديق التحوط .

وذكرت مصادر الجهة المنظمة للمؤتمر أن قطاع صناديق التحوط شهد تطورا سريعا خلال السنوات القليلة الماضية خاصة مع ادراك عدد متزايد من المستثمرين لفرص تحقيق العوائد على المدى الطويل التي تتيحها هذه الفئة من الاصول التي توشك أن تصبح من الاستثمارات المالوفة مشيرة الى أن التطورات المقبلة خلال السنتين المقبلتين ستلعب دورا هاما في تشكيل وتحديد مستقبل القطاع .

وأوضحت المصادر ان مؤتمر الشرق الاوسط لصناديق التحوط يعتبر أهم فعالية تستضيفها المنطقة في مجال الاستثمارات البديلة اذ أن المؤتمر يتيح منبرا ممتازا لالتقاء المستثمرين وموفري المنتجات لمناقشة التطورات المستقبلية في القطاع .

وسيتناول المؤتمر التوقعات المستقبلية بالنسبة للمستثمرين في العالم العربي والعوائد التي يتوقع أن تحققها صناديق التحوط .. كما سيشهد المؤتمر حوارات ومناقشات حول الاستراتيجيات الناشئة في العالم وفي المنطقة والابتكارات في مجال المنتجات المهيكلة ومجال تخصيص الاستثمارات البديلة وسيوفر منبرا رائعا للاستماع الى اراء الخبراء والمستثمرين الجدد أيضا .

إعلان